الأمم المتحدة

A/C.5/69/SR.35

Distr.: General
18 May 2015
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة والثلاثين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٤ أيار/مايو ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد روجيجكا ..... (سلوفاكيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويز ماسيو

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

(ب) عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الوضع المالي المُحدّث لبعثات حفظ السلام المنتهية، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

البند ١٥٠ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

البند ١٥٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org) وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/)

15-06980 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البند ١٦٣ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

البند ١٦٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية

البند ١٦٥ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

تنظيم الأعمال (A/C.5/69/L.38)

١ - الرئيس: وجه الانتباه إلى برنامج العمل الأولي والمؤقت المقترح للجزء الثاني من الدورة التاسعة والستين المستأنفة، الذي أُعد استناداً إلى مذكرة من الأمانة العامة بشأن حالة إعداد الوثائق (A/C.5/69/L.38).

٢ - السيدة لينغنفلدر (جنوب أفريقيا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقالت إن من المؤسف أن عددا من التقارير التي سينظر فيها خلال الجزء الثاني من الدورة المستأنفة قد صدر متأخراً أو لم يترجم في الوقت المناسب إلى جميع اللغات الرسمية، وأعاق ذلك قدرة الوفود على التحضير للمداولات بشأنها. فالتوجه المؤسف المتمثل في تقديم ميزانيات حفظ السلام في وقت متأخر، في انتهاك لقاعدة الأسابيع الستة التي وضعتها الجمعية العامة، يقلص الوقت المتاح للوفود للنظر في تمويل عمليات حفظ السلام وفي جوانبها السياساتية ويقوّض الدور الرقابي للجمعية العامة. وينبغي للأمانة أن تواصل جهودها للامتثال لقرارات الجمعية العامة بشأن هذه المسألة. وذكرت أن من المثير للقلق أيضا أن يُنتظر من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن تنظر في أعداد متزايدة من التقارير خلال نفس المدة الزمنية التي كانت قد خُصصت لاجتماعاتها قبل سنوات مضت.

٣ - واسترسلت قائلة إنها فهمت أن المكتب سيعدل برنامج العمل الأولي حسب الحاجة أثناء المفاوضات. ويجب أن يُتاح للدول الأعضاء الوقت الكافي للنظر بعناية في ميزانيات حفظ السلام، بهدف الموافقة عليها في الوقت المناسب لبدء الفترة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦.

٤ - وفيما يخص بند المسائل الشاملة، قالت إن على اللجنة أن تأخذ في الحسبان أن الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام يجري حاليا تقييما شاملا للتحديات التنظيمية والإدارية والمالية لحفظ السلام. وينبغي للدول الأعضاء أن تنتهج نهجا عمليا في مداولاتها وأن تضع في اعتبارها أن الضرورة قد تقتضي إجراء تحليل أشمل عند النظر في تقرير الفريق في الدورة السبعين للجمعية العامة.

٥ - وأردفت قائلة إن المجموعة ستركز في المشاورات غير الرسمية على عدد من المسائل: كفالة ارتكاز ميزانيات حفظ السلام على ولايات البعثات والحالة الحقيقية على أرض الواقع، وعدم التعامل معها بوصفها عملية اعتباطية لتخفيض التكاليف في جميع المجالات؛ واستطلاع الخيارات الكفيلة بإيجاد حل عادل لمعالجة مسألة الأنصبة المقررة غير المسددة والحسابات المستحقة الدفع والخصوم الأخرى لبعثات حفظ السلام المنتهية، بهدف تسوية المطالبات المستحقة في البعثات التي تواجه العجز النقدي؛ وتقييم تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، ولا سيما مقترح تغيير النموذج المالي لمركز الخدمات الإقليمي؛ ومعالجة المسائل النُظمية التي تواجهها البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، بما في ذلك نسبة تمثيلها المتدني في إدارات الأمانة العامة المعنية ببعثات حفظ السلام.

٦ - وقالت أيضاً إن من المهم أن يُشار في المناقشات المتعلقة بأساليب عمل اللجنة إلى مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء. ففعالية اللجنة وكفاءتها مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً باتباعها نهجاً شاملا للجميع وشفافاً في عملية صنع القرارات. والمحاولات السابقة المتمثلة في إجراء مفاوضات خلف الأبواب المغلقة بين عدد محدود من الوفود قد أدت إلى نتائج عكسية حيث عززت عدم الثقة بين المجموعات المتفاوضة. ويمكن قول الشيء نفسه بشأن اشتراط إجراء المفاوضات على مستوى السفراء. ولتحسين أساليب العمل، ينبغي تمكين جميع الخبراء المشاركين في المفاوضات لصياغة حلول توفيقية وتقديم تنازلات في مراحل مبكرة من العملية.

فالمداولات الناجحة في الجزء الأول من الدورة التاسعة والستين المستأنفة أثبتت هذا الكلام. وبمجرد إنجاز الجزء الحالي من الدورة المستأنفة، ستقدم المجموعة إلى الرئيس مساهمات خطية بشأن سبل تحسين أساليب العمل.

٧ - السيد لاسو مندوزا (إكوادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (الجماعة)، فقال إن بعثات حفظ السلام يجب أن تُمنح الموارد اللازمة لتنفيذ ولاياتها. وستنظر الجماعة عن كثب في جميع الميزانيات المقترحة، ولا سيما الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والتقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة.

٨ - وقال أيضا إن على اللجنة أن تتبع نهجا عمليا في مداولاتها المتعلقة بالمسائل الشاملة ريثما يصدر تقرير الفريق المستقل الذي سيُنظر فيه خلال الدورة السابعة والستين. وأعرب عن الأمل في أن يجري الفريق استعراضا شاملا ومتوازنا للقضايا التي تواجهها بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

٩ - واسترسل قائلا إن الجماعة تتطلع إلى النظر في التقرير المرحلي الخامس للأمين العام عن تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي (A/69/651) وترحب على وجه الخصوص بالتحول المقترح في نموذج تمويل مركز الخدمات الإقليمي بهدف تحسين الشفافية وقابلية التعديل، وإدارة الموارد والرقابة. وبالإشارة إلى التقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن عمليات حفظ السلام للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (A/69/308 (Part II)) قال إنه يحث مكتبَ خدمات الرقابة الداخلية على مواصلة تعزيز قدرته على الاضطلاع بأعمال التفتيش والتقييم من أجل تحسين كفاءة وفعالية بعثات حفظ السلام.

١٠ - وقال أيضا إن ميزانيات حفظ السلام ينبغي ألا تعامل بوصفها ميزانية مقترحة واحدة؛ بل ينبغي أن يكون لكل عملية من عمليات حفظ السلام ميزانية قائمة بذاتها تُعدّ وفقا لولايتها واحتياجاتها الخاصة. وعلاوة على ذلك، فإن الميزانيات المقترحة ينبغي أن تتقيد على نحو صارم بالولايات التي جرت الموافقة عليها.

١١ - واستطرد قائلا إن اللجنة ستنظر في التقديرات المتعلقة بخمس بعثات سياسية خاصة. وأوضح أن الجماعة تتمسك بموقفها بأن الآليات المالية الحالية لهذه البعثات غير مناسبة، وأن هذه البعثات يمكن أن تغدو أكثر فعالية وكفاءة بإنشاء حساب خاص لتمويلها على أساس سنوي في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه. ولا بد من إيجاد حل سريع وإنهاء المناقشات المطولة في هذه المسألة.

١٢ - وأضاف يقول إن الجماعة رغم كونها ملتزمة بتحسين أساليب عمل اللجنة، فإن الحاجة إلى نهج منفتح وشامل للجميع لتسوية المسألة قد يتطلب مواصلة المناقشات بشأن هذا الموضوع في الدورات المقبلة.

١٣ - واختتم كلامه قائلا إنه يشيد بالعمل الذي تؤديه الأمانة العامة لإعداد وثائق اللجنة، وأكد من جديد ضرورة بذل مزيد من الجهود لإصدار الوثائق في المواعيد النهائية التي حددتها الجمعية العامة.

١٤ - السيد ميهوبي (الجزائر): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، وأعرب عن القلق من تأخر الأمانة العامة في تقديم العديد من التقارير التي نظرت فيها اللجنة في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة وإخفاقها في ترجمتها إلى جميع اللغات الرسمية في الوقت المناسب.

١٥ - وقال أيضاً إن الميزانيات المقترحة لبعثات حفظ السلام ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الولاية المحددة والظروف الفريدة لكل بعثة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجمعية العامة

أشارت مرارا وتكرارا إلى أن الميزانيات المقترحة يجب أن تستند إلى الولايات القائمة التي وافق عليها مجلس الأمن. ويعني ذلك تقديم ميزانية تغطي فترة اثني عشر شهرا، مرفقة بطلب إجراء تقييم كامل. فالدول الأفريقية لن توافق على أي نهج ينطوي على حكم مسبق بشأن أي ولاية.

١٦ - وأضاف قائلا إن الرحلة الميدانية التي أجراها أعضاء اللجنة في شباط/فبراير ٢٠١٥ قد أتاحت للوفود فرصة جديرة بالترحيب ليشهدوا بأنفسهم التحديات التي تواجهها بعثات حفظ السلام، ولا سيما في مجالات الأمن والسلامة؛ والمرافق والهياكل الأساسية، بما في ذلك أماكن الإقامة؛ والدعم اللوجستي؛ والهياكل الطبية والدعم الطبي. وستدقق المجموعة في الميزانيات المقترحة من أجل كفالة معالجة هذه المسائل. وإضافة إلى الميزانيات المقترحة لفرادى بعثات حفظ السلام، ستدرس المجموعة باهتمام خاص المقترحات المتعلقة ببعثات حفظ السلام المنتهية، والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى بعثات الاتحاد الأفريقي، ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، والبعثات السياسية الخاصة. وستنظر المجموعة أيضاً في المسائل التي حددها مجلس مراجعي الحسابات، بما فيها تلك المتعلقة بإعداد الميزانية وتنفيذها واستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي.

١٧ - واستطرد قائلا إن العمل الجاد والصراحة والشفافية ستتيح للوفود الاضطلاع بعبء العمل الثقيل المطلوب منها في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة. وينبغي للجنة أن تمتنع عن إجراء مفاوضات تقتصر على مجموعات صغيرة خلف أبواب مغلقة، وينبغي لها أن تنجز عملها في الإطار الزمني المحدد في برنامج العمل.

١٨ - السيدة باور (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ألبانيا والجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وتركيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ إضافة إلى أرمينيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، فقالت إن الاتحاد الأوروبي سيواصل القيام بما يلزم لكفالة أن تستطيع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التصدي للأزمات الدائمة التغيّر والمعقدة من أجل تعزيز السلام والأمن في العالم. وأقرّت بالظروف الصعبة التي يعمل فيها حفظة السلام، وأشادت بأولئك الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل تحقيق السلام.

١٩ - وقالت أيضاً إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تساهم بقوات وأفراد شرطة وموظفين آخرين في عمليات حفظ السلام التي يصدر بشأنها تكليف من الأمم المتحدة، وغيرها من الأنشطة ذات الصلة. ولهذه الدول، بوصفها تقدم أكبر مساهمة مالية جماعية، حيث يصل مجموع المساهمات إلى ٣٦,٨ في المائة من إجمالي ميزانية حفظ السلام، مصلحة قوية في جعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر كفاءة وفعالية. ولذا فإنها ستنظر بإمعان في الميزانيات المقترحة ذات الصلة بهدف تزويد البعثات بالتمويل المناسب للاضطلاع بولاياتها.

٢٠ - واستطردت قائلة إن الميزانيات المقترحة للفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ تصل في مجموعها إلى ٨,٤٩ بلايين دولار. ونظرا إلى القيود المفروضة حاليا على الميزانيات في بلدان الاتحاد الأوروبي فإن الانضباط الصارم في مسائل الميزانية يظل ضرورياً لاستخدام الموارد على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة مع الخضوع للمساءلة والالتزام بالشفافية.

٢١ - وقالت أيضاً إن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية خاصة للمسائل الشاملة. وأعربت عن تفاؤلها بأن تستطيع اللجنة تحقيق نتيجة ناجحة في الدورة الحالية، بعد عجزها طوال سنتين عن التوصل إلى اتفاق على قرار بشأن هذه المسألة.

٢٢ - واختتمت كلامها قائلة إن الاتحاد الأوروبي يتطلع أيضاً إلى مناقشة بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا بهدف تيسير نقل مهامها بسلاسة إلى السلطات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة والشركاء المنفذين.

٢٣ - السيد مينامي (اليابان): قال إن اليابان تقف على أهبة الاستعداد لتوفير الموارد اللازمة لعمليات حفظ السلام التي تساهم مساهمة كبيرة في السلام والأمن الدوليين. ولكن هذه العمليات يجب أن تتسم بالكفاءة والفعالية والخضوع للمساءلة. وأعرب عن القلق إزاء الميزنة التراكمية، وإزاء طلب الميزانية الإجمالي المرتفع بشكل لم يسبق له مثيل، الذي بلغ ٨,٥ بلايين دولار. وقال إن وفده سيجري مفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن مستويات الميزانية بحيث لا تزيد أو تنقص عن الاحتياجات اللازمة لتنفيذ ولاية كل البعثة. وسيولي وفده اهتماما خاصا بتمويل بعثات حفظ السلام في مراحل تخفيض البعثات وإنهائها، ومستويات تكاليف الموظفين المدنيين والتكاليف التشغيلية. وذكر أن المسائل الشاملة تمثل بندا مهما آخر؛ وأوضح أن وفده سيثير في المشاورات غير الرسمية أسئلة بشأن مركز ثانٍ للخدمات المشتركة، ووضع ميزانية مستقلة لمركز الخدمات الإقليمي.

٢٤ - السيدة كولمان (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن اللجنة تؤدي دوراً حيوياً في التدقيق في مقترحات الأمين العام بهدف كفالة أن تعبّر ميزانيات حفظ السلام عن الاحتياجات الحقيقية، وأن تستند إلى افتراضات تخطيط واقعية وأن تتضمن مبادرات للإدارة الرشيدة. وأثنت على الأمين العام لما يبذله من جهود من أجل تحديد أوجه الكفاءة في الميزانيات التي يطلبها.

٢٥ - وقالت أيضا إن التهديدات الجديدة والناشئة في الميدان هي تذكير قوي بأن حفظة السلام يعملون في بيئات صعبة وخطرة؛ وإن وفد بلدها يدرك مدى تفاني العاملين في مجال حفظ السلام، ويشيد بأولئك الذين ضحوا بحياتهم في سبيل قضية السلام.

٢٦ - واستطردت قائلة إن بيئات العمل القاسية قد اقتضت إدخال تعديلات على ولاية أو موقف بعثات عديدة، بما فيها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وأوضحت أن العمل جارٍ على نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ستواصل توسيع نطاق وجودها في الشمال بهدف إرساء الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية.

٢٧ - وقالت إن وفد بلدها يرحب بالمبادرات العديدة - مثل التقييمات الاستراتيجية للبعثات، واستعراضات ملاك الموظفين المدنيين، ودراسات القدرات العسكرية - التي يضطلع بها الأمين العام لكفالة أن تتناسب الموارد مع الولايات. وذكرت أن عمل مكتب الشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام، التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، أساسي لمواجهة التحديات المنهجية التي تواجه حفظ السلام.

٢٨ - وتابعت كلامها قائلة إن تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي سيُنجز في حزيران/يونيه ٢٠١٥، وستواصل الأمانة العامة تعميم مراعاة النهج الاستراتيجي في عملها. وقالت إن وفد بلدها يؤيد بقوة مفهوم الخدمات المشتركة لحفظ السلام. وإضافة إلى ذلك، ينبغي تنفيذ النتائج التي خلص إليها فريق الخبراء المعني بالتكنولوجيا والابتكار في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث يجب ترسيخ التكنولوجيا والابتكار في ثقافة المنظمة ليؤديا دورهما بفعالية بوصفهما من مضاعفات القوة. وسيتيح التشجيع على ثقافة الابتكار في المنظمة وتحسين

استخدام المعلومات المفتوحة المصدر تعزيز عملية صنع القرار.

٢٩ - وأشارت أيضا إلى أهمية الأداء لكفالة استمرار دعم عمليات حفظ السلام والحفاظ على مصداقيتها. وينبغي اتخاذ تدابير أكثر صرامة لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ وسيطلب وفد بلدها تعزيز المساءلة بشأن هذه المسائل. وينبغي أيضا تعزيز الرقابة لمنع أعمال الفساد والغش وإساءة الاستعمال والكشف عنها.

٣٠- واختتمت كلامها قائلة إن وفد بلدها يقف على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة في إطار الجهود المستمرة لتحسين أساليب عمل اللجنة.

٣١ - السيد خاليزوف (الاتحاد الروسي): أشار إلى أن الميزانية الإجمالية المقترحة لعمليات حفظ السلام قد وصلت إلى مستوى لم يسبق له مثيل يبلغ نحو ٨,٥ بلايين دولار، وقال إن الدول الأعضاء يجب أن تعمل مع الأمانة العامة لتحديد مصادر أخرى للاقتصاد في النفقات. ومع أن الأمانة قد بذلت بالفعل جهودا كبيرة لهذه الغاية، تشير تقارير مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية واللجنة الاستشارية إلى أن من الممكن اتخاذ تدابير في مجالات معينة من أجل زيادة تحسين الفعالية والكفاءة. ولكن السعي لإبقاء النفقات في مستواها الأمثل يجب ألا يؤثر سلبيا على تنفيذ الولايات الموافق عليها.

٣٢ - وقال أيضا إن اللجنة يجب أن تتبع نهجا مسؤولا في النظر في مقترحات الأمين العام بشأن استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. ورغم أن من المقرر الانتهاء من تنفيذ الاستراتيجية بحلول تموز/يوليه ٢٠١٥، فإن مجلس مراجعي الحسابات قد أعرب في تقريره الأخير (A/69/5 (Vol.II)) عن شكه في إمكانية التقيّد بذلك الموعد النهائي. ولاحظ المجلس أيضا أوجه قصور في وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وتحليل التكاليف والمنافع من تنفيذ الاستراتيجية. وينبغي للجنة عند معالجة هذه المسألة أن تنظر في حقيقة أن الدول الأعضاء لم تتلق بعد أية مقترحات محددة بشأن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، الذي يمكن أن يؤثر تأثيرا كبيرا في تنفيذ الاستراتيجية.

٣٣ - السيدة نالوانغا (أوغندا): أعربت عن تقديرها للعمل الهام الذي يؤديه موظفو حفظ السلام النظاميون والمدنيون، وأشادت بصفة خاصة بأولئك الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل قضية السلام النبيلة. وذكرت أن وفد بلدها سيولي خلال المداولات المقبلة اهتماما خاصا بتوصيات مجلس مراجعي الحسابات، واستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، والجوانب المتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات حفظ السلام، والإصلاحات في عمليات حفظ السلام. وينبغي معالجة الشواغل التي أثارتها مجموعة الدول الأفريقية فيما يتعلق بالميزانيات المقترحة، لتمكين البعثات من أداء ولاياتها. وبالنظر إلى اضطلاع المنظمة بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، قالت إنها تتطلع إلى المناقشات المتعلقة بالمدفوعات المعيارية لصالح البعثات المكلفة بولايات من الأمم المتحدة، واستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي.

٣٤ - السيد غوو جيجون (الصين): قال إن تزويد بعثات حفظ السلام بالموارد الكافية سيكفل أن تستطيع الأمم المتحدة الاستفادة بشكل كامل من قدراتها في مجال حفظ السلام من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وقال إن وفد بلده سيسعى إلى بناء القدرات، والحد من الهدر، وضمان أن تستطيع بعثات حفظ السلام الوفاء بولاياتها بفعالية أكبر. وينبغي تلبية احتياجات البلدان المساهمة بقوات، وتسديد كامل المبالغ المستحقة لها. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار آراء

جميع الوفود؛ وهذا الأمر مهم بصفة خاصة بالنسبة للدول الأفريقية التي تنتشر فيها معظم بعثات حفظ السلام.

٣٥ - وأشاد بمساهمات حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، ولا سيما أولئك الذين قدموا التضحية الكبرى في أداء واجبهم.

٣٦ - وقال أيضاً إن على الدول الأعضاء أن تسدد أنصبتها المقررة كاملة وفي الموعد المحدد ودون شروط مسبقة من أجل ضمان سلامة تمويل عمليات حفظ السلام.

٣٧ - واختتم كلامه قائلا إن من المؤسف أن وثائق الجزء الحالي من الدورة لم تعمم في الموعد المحدد، وأعرب عن الأمل في أن تستطيع اللجنة رغم ذلك إتمام عملها في الوقت المناسب.

٣٨ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على برنامج العمل المقترح على أن يكون مفهوما أن التعديلات ستُجرى، حسب الاقتضاء، خلال الدورة.

٣٩ - تقرر ذلك.

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات:

(ب) عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/69/5 (Vol. II) و A/69/781 و A/69/838)

٤٠ - السيد كيتولي (رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات، التابعة لمجلس مراجعي الحسابات): عرض التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لفترة الاثني شهرا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ((A/69/5 (Vol. II))، فقال إن البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ هي الأولى التي أُعدت وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (المعايير المحاسبية الدولية)، وأنها شكلت تحديا رئيسيا للإدارة. وأدى ذلك إلى التأخر في إعداد البيانات المالية للبعثات الميدانية، واقتضى ذلك بدوره إجراء عمليات تدقيق إضافية أثناء مراجعة الحسابات في المقر. وعقب اكتشاف مراجعي الحسابات أخطاء كبيرة، صُحّحت البيانات وقُدّمت مجدداً. وإضافة إلى ذلك، لم يستطع المجلس إجراء عمليات مراجعة الحسابات في الميدان في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بسبب القيود المفروضة على السفر بعد تفشي وباء إيبولا، ولا في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بسبب الاعتبارات الأمنية. واستخدم المجلس إجراءات بديلة لمراجعة الحسابات للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية للبعثتين المذكورتين خالية من أي أخطاء جوهرية.

٤١ - وقال أيضاً إن المجلس قد أصدر رأيا غير مشفوع بتحفظ بشأن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وبذلك تكون الإدارة قد أنجزت بنجاح مرحلة انتقال حسابات حفظ السلام من نظام المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وهي تواجه الآن التحدي المتمثل في تحسين النظم، وتعزيز الرقابة الداخلية، وتحسين عملية صنع القرار والإدارة المالية من أجل ترسيخ النتائج المُحرزة وتحقيق الإمكانات الكاملة للبيانات المالية المجهزة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية في عمليات حفظ السلام.

٤٢ - واستطرد قائلا إن المجلس قد أقرّ بالتقدم الذي أحرزته الإدارة، بيد أنه لاحظ أوجه قصور مستمرة في بعض طرق أداء العمل. فبالنسبة لإدارة الأصول، حدثت تأخيرات في شطب قيود أصول تبلغ قيمتها ١٢,٢ مليون دولار في ١١ بعثة وتأخير في التخلص من أصول مشطوبة القيود تقدر قيمتها بمبلغ ٢٢,٨ مليون دولار في ١٢ بعثة. ووصلت القيمة الإجمالية للأصول التي لم تستخدم لفترات تتجاوز ستة

أشهر منذ دخولها في المخزون في أربع بعثات إلى ٥٥,٢٣ مليون دولار، وتعذّر تحديد مكان سلع تبلغ قيمتها ٣,١٧ ملايين دولار خلال عملية التحقق المادي في أربع بعثات.

٤٣ - وقال أيضاً إن ثمة هامشاً واسعا لزيادة الشفافية والكفاءة في عمليات المشتريات والتعاقد يمكن أن يؤدي إلى الاقتصاد، والتعجيل في تقديم المعدات والخدمات إلى البعثات الميدانية. ولاحظ المجلس وجود حالات من عدم الاتساق في تطبيق دليل المشتريات فيما يتعلق بالحصول على المعدات الأمنية أدت إلى تبعات تجارية بالنسبة للبائعين وأثّر في قدرة المنظمة على حماية مصالحها في حالة امتناع البائعين في الأداء. ولم تلقَ توصيات لجنة المقر للعقود ولجان العقود المحلية الاهتمام الواجب. فالمهمة الرئيسية لهذه اللجان، بحسب التعريف الوارد في دليل المشتريات، هو توفير التدقيق الخارجي على إجراءات المشتريات من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة والتقيد بالقواعد والأنظمة. ولاحظ المجلس أن ثمة حالات جرى فيها تمديد العقود أو تعديلها دون العودة إلى توصيات اللجان. وأوضح أن جودة عملية المشتريات - التي تتسم بالإنصاف والنزاهة والشفافية وعدم التحيّز، وتحقيق أعلى جودة بأفضل سعر، والامتثال للقواعد - أمر هام بالنسبة لمنظمة تورّد كميات كبيرة من المعدات والخدمات من مجموعة من الموردين في بيئات مختلفة. ولذا فقد أوصى المجلس باستعراض الترتيبات الحالية ودليل المشتريات من أجل كفالة الاتساق في تطبيق الأحكام لحماية مصالح المنظمة ودور اللجان المعنية بالعقود باعتبارها آلية مراقبة داخلية فعالة.

٤٤ - واسترسل قائلا إن رغم الخطوات التي اتخذتها الإدارة لتحسين استخدام الموارد الجوية، فإن تدني استخدام ساعات الطيران قد ازداد من ١٣ في المائة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٢٠ في المائة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. ولاحظ المجلس وجود اختلافات كبيرة في تكاليف عمليات الطيران بين طائرات من النوع نفسه تعمل في ظروف مماثلة. وعلاوة على ذلك، فإن مركز العمليات الجوية الاستراتيجية التابع لمركز الخدمات العالمي لم يستطع تحقيق هدفه المتمثل في تحديد سبل للاقتصاد وتحقيق أوجه الكفاءة في عمليات الطيران.

٤٥ - واسترسل قائلا إن تقدما كبيرا قد أحرز في تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، ومع ذلك، لم يمضِ الأمر قدماً وفقا للجدول الزمني المحدد، ولا يُرجّح الانتهاء من جميع الأنشطة التي كان قد خُطط لإنجازها بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥. فبعض المبادرات، مثل إدارة سلسلة الإمدادات، وتوسيع نطاق الخدمات المشتركة، ووضع إطار لتحليل سير الأعمال، ستنفذ بعد حزيران/يونيه ٢٠١٥. ويجب حث الخطى في تنفيذ الاستراتيجية بناءً على خطة تنفيذ منقحة وواقعية، مقترنة بخطة واضحة لتحقيق الفوائد وينبغي للإدارة أن تستعرضها بانتظام.

٤٦ - وقال أيضاً إن اللجنة الاستشارية قد طلبت إلى المجلس إجراء مراجعة شاملة لحسابات السفر في مهام رسمية ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات حفظ السلام. وبدأت عملية المراجعة أثناء الدورة الحالية لمراجعة الحسابات، وستتواصل في السنة التالية. ولاحظ المجلس أن نفقات السفر في مهام رسمية قد ارتفعت من ٥١,٠٥ مليون دولار في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٦٥,٥٥ مليون دولار في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، فتجاوزت بنسبة ٢٥ في المائة اعتمادات الميزانية الموافق عليها. وكان المجلس قد أورد في تقريره بشأن الفترة ٢٠١١/٢٠١٢ (A/67/5 (Vol.II)) توصية بأن ترصد الإدارة الامتثال لسياسة شراء التذاكر

مقدماً لأغراض السفر في مهام رسمية. ولوحظ ارتفاع مستويات عدم الامتثال في إدارة الدعم الميداني وفي البعثات الميدانية التي جرى استعراضها. ومن الضروري تنفيذ السياسة بمزيد من الصرامة من أجل تفادي تضخم نفقات السفر بدون طائل.

٤٧ - وقال أيضاً إن المجلس قد راجع حسابات موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستخدمة لأنشطة حفظ السلام في المقر وفي مركز الخدمات العالمي ومركز الخدمات الإقليمي وفي ٦ بعثات هي: بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلص الاستعراض إلى وجود اختلافات كبيرة بين اعتمادات الميزانية والنفقات في البعثات الست وفي مركز الخدمات الإقليمي. وإضافة إلى ذلك، أُعطيت لدى استعراض المعايير القائمة أو المتغيّرة، أهمية غير مبررة لاعتبارات من قبيل المركز المهيمن لشركة أو لمنتج ما في السوق، والاستمرارية وإمكانية التشغيل المتبادل، بدلا من تحليل التكاليف والمنافع بين الشركات والمنتجات والخدمات المتنافسة، على النحو المتوخى بموجب النظام المالي والقواعد المالية. وثمة أوجه قصور أخرى شملت عدم تقييم تكلفة التغيير أو الانتقال إلى العمل بنظم جديدة، والتقييم التقديري للخيارات المتاحة للوفاء بالاحتياجات التشغيلية أو لتحديد كيف يمكن للمنتج المختار أو الشركة المختارة تلبية تلك الاحتياجات؛ والافتقار إلى تحديد المسؤوليات والإجراءات لضمان الاستجابة على نحو سريع وفعال ومنتظم لحوادث أمن المعلومات؛ وعدم وجود إجراءات كافية وأفرقة محددة للاستجابة للطوارئ السيبرانية بغرض تقييم الانتهاكات السيبرانية والتصدي لها والتخفيف من آثارها.

٤٨ - وقال أيضا إن المجلس قد أوصى، في جملة أمور، بأن توضع المعايير باتباع عملية تركز بشكل أكبر على نجاحها تجريبيا وعلى شفافيتها، وإجراء تحليل للتكاليف والمنافع عند اعتماد معايير جديدة، ووضع سياسة شاملة لأمن المعلومات واستعراض الإجراءات المتعلقة بنشر أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وشملت التوصيات الأخرى إجراء حملة منسقة للتوعية تهدف إلى تنبيه المستخدمين إلى تهديدات أمن المعلومات واستكشاف إمكانية إنشاء آلية على نطاق المنظمة من أجل الاستجابة لحالات الطوارئ الحاسوبية بهدف التصدي للأحداث السيبرانية وإجراء تحليل فوري بغرض اتخاذ تدابير دفاعية يمكن أن تكفل أمن الأصول والموارد والبيانات المعلوماتية في الأمم المتحدة.

٤٩ - السيدة بارتسيوتاس (المُراقبة المالية) عرضت تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/69/781). وقالت إن التوصيات تتعلق بالتقارير المالية الأولى التي أعدتها الأمانة العامة بموجب المعايير المحاسبية الدولية التي شكلت تحديا رئيسيا للمنظمة. وأُنجزت المهمة بفضل الجهود المتضافرة التي بذلها مجلس مراجعي الحسابات وأصحاب المصلحة العديدون في الميدان وفي المقر.

٥٠ - واسترسلت قائلة إن الإدارة وافقت على معظم توصيات المجلس، وأن تقرير المجلس قد أورد العديد من تعليقاتها ((A/69/5 (Vol.II)). ويقدم تقرير الأمين العام مزيدا من التعليقات والمعلومات المتعلقة بحالة تنفيذ كل توصية والإدارة المسؤولة عنها، وموعد الإنجاز التقديري، ودرجة الأولوية الممنوحة لكل توصية. وقد صدر التقرير استجابة

لقرار الجمعية العامة ٢١٦/٤٨ باء، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن التدابير المتخذة أو التي ستتخذ للاستجابة لتوصيات المجلس؛ والقرار ٢١٢/٥٢ باء المتعلق بتنفيذ التوصيات؛ والقرار ١٩/٦٨ باء، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يواصل تحديد الإطار الزمني المتوقع، وأولويات التنفيذ، بما في ذلك تحديد أسماء الموظفين المسؤولين عن تنفيذها والتدابير المتخذة في هذا الصدد؛ وتقرير اللجنة الاستشارية بشأن التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/69/386)، الذي طلبت فيه اللجنة الاستشارية تفاصيل التوصيات التي لم تقبل، مرفقة بشرح موجز لسبب عدم القبول.

٥١ - وقالت أيضاً إن تقرير الأمين العام يشير إلى توصيات ذات أولويات متوسطة وعالية تتعلق باستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة الأصول، والمشتريات، والنقل الجوي، ويبيّن بوضوح الوضع الحالي، وتاريخ الإنجاز المتوقع، والإدارات المسؤولة. ويقدم تفسيراً في الحالات التي لم تقبل فيها توصيات المجلس. واختتمت كلامها قائلة إن الإدارة مسرورة من أن المجلس قد أبلغ عن زيادة في معدل تنفيذ توصياته من ٤٣ في المائة في الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ إلى ٥١ في المائة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢.

٥٢ - السيد رويز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض التقرير ذا الصلة الصادر عن اللجنة الاستشارية (A/69/838)، وقال إن مجلس مراجعي الحسابات قد أصدر رأيا غير مشفوع بتحفظات بشأن حسابات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، استنادا إلى تدقيقه في البيانات المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية. وقال إن اللجنة الاستشارية تثني على المجلس لجودة التقرير ولشروعه في بدء استعراض إدارة السفر وموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥٣ - وتابع كلامه قائلا إن البيانات المالية للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وهي الأولى التي أعدت وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تتيح رؤية أعمق للوضع المالي لعمليات حفظ السلام. وذكر أن اللجنة الاستشارية تثني على المجلس لقيامه بتوجيه عملية تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية من خلال ملاحظاته وتوصياته، وأنها تعرب عن رأي مفاده أن التعاون مع فريق المشروع حول قضايا محددة مثيرة للقلق ينبغي أن يستمر بعد الانتهاء من التنفيذ.

٥٤ - وفيما يتعلق بملاحظات محددة أبداها المجلس، قال إنه ما زال يشعر بالقلق من المخزون المتقادم وساعات الطيران غير المستخدمة المدرجة في ميزانيات جميع البعثات. ومع أن الإدارة قد اتخذت خطوات لتحسين وضع الميزانيات وإدارتها، فإن عليها كفالة أن تكون توقعات الميزانية واقعية، وعدم السماح بإعادة التوزيع إلا بوجود ما يبرره بشكل كامل. واستنادا إلى تلك الملاحظات وملاحظات أخرى متعلقة بالمشتريات والعقود، والسفر في مهام رسمية، والأصول والعمليات الجوية، اعتبرت اللجنة الاستشارية أن لا بد من تعزيز أسلوب إدارة تلك المجالات.

٥٥ - واختتم كلامه قائلا إن المجلس قد وجّه الانتباه مرارا وتكرارا على مدى السنوات السابقة إلى أوجه الضعف في إدارة عمليات حفظ السلام. وأشار إلى ضرورة تعزيز تدابير المراقبة وآليات الرصد الداخلية؛ وأعرب عن أمل اللجنة الاستشارية في أن الأمين العام سيعزز إطار المراقبة الداخلية.

٥٦ - السيدة لينغنفلدر (جنوب أفريقيا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقالت إن مجلس مراجعي الحسابات

يؤدي دورا أساسيا بوصفه هيئة خارجية لمراجعة الحسابات والرقابة في الأمم المتحدة وأثنت على المجلس لجودة تقريره. وقالت إن المجموعة ترحب بإعداد ومراجعة البيانات المالية للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، على الرغم من كل التحديات. وينبغي للإدارة معالجة نقاط الضعف التي حددها المجلس من أجل تحسين البيانات في المستقبل.

٥٧ - واسترسلت قائلة إن المجموعة قد أحاطت علما بتقرير المجلس التي تضمّن ٦٣ توصية، من بينها ٢٢ توصية وصفت بأنها توصيات رئيسية، مقارنة بالتوصيات الصادرة للفترة المالية السابقة التي بلغ مجموعها ٤٩ توصية تشمل ١٣ توصية رئيسية. وستطلب المجموعة في المشاورات غير الرسمية معلومات مفصلة بشأن التوصيات الحالية.

٥٨ - وقالت أيضا إن المجموعة أحاطت علما بملاحظات وتوصيات المجلس المتعلقة بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، ووضع الميزانية وتنفيذها، وإدارة السفر، النقل الجوي، والمشتريات، وإدارة الأصول، ومكتب المشتريات الإقليمي واستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. ومما يثير بالغ القلق هو أن على الرغم من التحسن في بعض المجالات، فإن أوجه الضعف استمرت في مجالات إدارة الأصول، وتنفيذ الميزانية، والمشتريات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشعر المجموعة بالقلق أيضا من أن استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي ما زالت تعاني من أوجه ضعف شديدة، حتى وهي تدخل المرحلة الأخيرة من مراحل التنفيذ. وستطلب المجموعة توضيح هذه المسائل في المشاورات غير الرسمية.

٥٩ - وقالت أيضا إن من بين ٤٩ توصية أصدرها المجلس بشأن الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، توجد ٢٥ توصية تم تنفيذها، و ١٧ توصية نفذت جزئيا، و ٧ توصيات تجاوزتها الأحداث. وترحب المجموعة بارتفاع معدل التنفيذ بنسبة قدرها ٨ في المائة مقارنة بالفترة ٢٠١١/٢٠١٢.

٦٠ - وأردفت قائلة إن توصيات المجلس ينبغي أن تنفذ في الوقت المناسب. وينبغي للإدارة أن تحدد الإطار الزمني للتنفيذ وأولوياته، وأن تحاسب الأفراد على حالات التقصير، وأن تحدد الأسباب الجذرية للمسائل التي تتكرر، وأن تحد من تقادم التوصيات.

٦١ - السيدة باور (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ألبانيا والجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وتركيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ إضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجورجيا، فقالت إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تولي أهمية كبيرة لدور مجلس مراجعي الحسابات، الذي يساهم من خلال تقاريره وتوصياته العالية الجودة في سير الأمم المتحدة قدما نحو مزيد من المساءلة والشفافية. فمثل هذه الخبرة المستقلة تتسم بأهمية أساسية في عمليات حفظ السلام التي شهدت زيادة في حجم الأنشطة ومستوى الميزانية. وذكرت أن تقرير المجلس يتضمن معلومات لا غنى عنها لصنع القرار في اللجنة.

٦٢ - واسترسلت قائلة إن الأمم المتحدة ينبغي أن تولي أولوية عالية لإجراء تحسينات في وضع الميزانية، وإعادة توزيع الموارد، وإدارة الأصول والسفر، والمشتريات والتعاقد، واستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، والنقل الجوي، ومشاريع التشييد، والمشاريع السريعة الأثر، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦٣ - وقالت أيضا إنها ترحب بالجهود التي تبذلها الإدارة لرفع معدل تنفيذ توصيات المجلس، بما في ذلك تلك المتعلقة برصد الإنفاق، بيد أن من الضروري تقديم مزيد من

التفاصيل بشأن الإجراءات المتخذة لمعالجة شواغل المجلس وتعزيز إطار المراقبة الداخلية في عمليات حفظ السلام.

٦٤ - السيدة محمود (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن رقابة الخبراء على عمليات وتمويل الأمم المتحدة أمر أساسي لإنجاز ولايات بعثات حفظ السلام. وذكرت أن وفد بلدها يرحب بالزيادة التي طرأت على معدل تنفيذ توصيات المجلس للفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، ويدرك ما بذله الأمين العام من جهود لكفالة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية في البيانات المالية لبعثات حفظ السلام للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤.

٦٥ - واسترسلت قائلة إن عمليات إعداد الميزانية ينبغي أن تعزز. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بإدارة السفر، حيث إن نفقات السفر قد تجاوزت بنسبة ٢٥ في المائة الميزانية المعتمدة، وإن نسبة ساعات الطيران غير المستخدمة قد ارتفعت إلى ٢٠ في المائة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وينبغي لمركز العمليات الجوية الاستراتيجية أن يحدد الأوجه الممكنة لتحقيق مكاسب في الكفاءة في عمليات الطيران.

٦٦ - وقالت أيضا إن وفد بلدها يرحب بجهود الأمين العام لتحسين إدارة الأصول، ولكن ينبغي للبعثات أن ترصد مستوى المخزون المتقادم وأن تتبع الإجراءات ذات الصلة بالمعدات غير المستخدمة وأن تقيم الاحتياجات بصورة مناسبة قبل شراء السلع.

٦٧ - وقالت أيضا إن فعالية المشتريات وإدارة العقود تسمح للبعثات بالاضطلاع بوظائفها بمزيد من الكفاءة وحسن الأداء. وتشعر الولايات المتحدة بالقلق حيال ملاحظات المجلس بشأن حالات التأخير في عمليات الشراء، والحاجة إلى تحسين الرقابة على آليات المراقبة الداخلية لكفالة أن تستخدم البعثات الموارد على الوجه الأمثل.

٦٨ - وأضافت قائلة إن تحسين فعالية عمليات حفظ السلام ليست مهمة يسيرة، وإن الولايات المتحدة تقرّ بإنجازات الأمين العام في مجال إصلاح الممارسات الإدارية في الأمم المتحدة. واختتمت كلامها قائلة إن وفد بلدها سيعمل مع الأمانة العامة لتحسين الالتزام بتلك الممارسات، لكفالة أن تحقق عمليات حفظ السلام الأداء العالي وفعالية التكلفة.

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الوضع المالي المُحدّث لبعثات حفظ السلام المنتهية، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/69/659 و A/69/827)

٦٩ - السيدة بارتسيوتاس (المراقبة المالية): عرضت تقرير الأمين العام عن الوضع المالي المحدّث لبعثات حفظ السلام المنتهية، لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/69/659) وأشارت إلى وجود فوائض نقدية يصل مجموعها في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى ٥٨,٩ مليون دولار في ٢٠ بعثة من مجموع بعثات حفظ السلام المنتهية الذي يبلغ ٢٥ بعثة، ويمكن أن يقيد ذلك المبلغ لحساب الدول الأعضاء. وتعاني خمس بعثات من عجز نقدي يبلغ مجموعه ٨٦,٧ مليون دولار بسبب الأنصبة المقررة المستحقة الدفع.

٧٠ - وقالت أيضاً إن بحسب ما ورد في تقارير سابقة أصدرها الأمين العام، فإن السيولة النقدية في بعثات حفظ السلام العاملة متقلبة، وإن ما تعانيه من عجز نقدي يُخفف باستخدام الفوائض النقدية في البعثات المنتهية. ورغم التحسن الذي طرأ في السنوات الأخيرة، لا تزال هناك حاجة إلى اقتراض مبالغ كبيرة من البعثات الأخرى. وينبغي للجمعية العامة النظر في خيارات التمويل المؤقتة للبعثات التي تعاني من عجز نقدي.

٧١ - وأردفت قائلة إن الأمين العام قد اقترح أن يؤذن للبعثات العاملة باقتراض الأموال الفائضة من بعثات أخرى، على أساس كل حالة على حدة، في حدود ١٠٠ مليون دولار، أي بنسبة ١,٤ في المائة من مجموع تكاليف عمليات حفظ السلام. واقترحت أن يسدد كل قرض جزئيا أو كاملا بمجرد أن تسمح بذلك حالة السيولة النقدية في البعثة المقترِضة. وسيرصد الأمين العام الحالة عن كثب، وسيقترن ذلك بإصدار مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات تقارير إلكترونية بهدف كفالة الشفافية والمساءلة.

٧٢ - وقالت أيضاً إن ثمة خياراً آخر يتمثل في إنشاء صندوق لرأس المال المتداول لأنشطة حفظ السلام بمبلغ ١٠٠ مليون دولار، يمول إما عن طريق أنصبة مقررة أو عن طريق النقل من الرصيد الحر لعمليات حفظ السلام العاملة للفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤.

٧٣ - واسترسلت قائلة إن في حالة عدم الموافقة على أي آلية لمعالجة الاحتياجات النقدية لعمليات حفظ السلام العاملة، يُطلب من الجمعية العامة أن تأذن بالاحتفاظ بصافي الرصيد النقدي البالغ ٥٩ مليون دولار المتاح في البعثات المنتهية. وذكرت أن مقترحات الأمين العام قد صُمّمت بهدف إيجاد حل مستدام لتكرر مشكلة النقدية في بعثات حفظ السلام.

٧٤ - السيد رويز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة بالموضوع (A/69/827) وذكّر بأن الجمعية العامة قررت أن ترجئ إلى الدورة الحالية النظر في التقارير الثلاثة السابقة التي أصدرها الأمين العام بشأن هذه المسألة وفي تقارير اللجنة الاستشارية ذات الصلة بهذا الموضوع. وكررت اللجنة الاستشارية ملاحظاتها وتوصياتها بشأن المقترحات الواردة في تقارير الأمين العام، كي يتسنى للجمعية أن تنظر فيها بالاقتران مع التقرير الأخير الذي أصدرته اللجنة الاستشارية.

٧٥ - وقال أيضا إن اللجنة الاستشارية تلاحظ تحسن الحالة النقدية في بعثات حفظ السلام المنتهية، وتتوقع أن فوائض النقدية المتوفرة كرصيد دائن للدول الأعضاء ستعاد إليها بالكامل وفي الوقت المناسب. وذكر أن قيام البعثات العاملة بالاقتراض مؤقتاً من الفوائض النقدية قد انخفض خلال السنوات الثلاث السابقة، ولكنه ما زال أمراً يثير القلق لأن تلك البعثات ظلت تعتمد على الاقتراض لتلبية احتياجاتها من تدفق النقدية بسبب التأخير في تلقي الأنصبة المقررة، وكررت اللجنة الاستشارية التذكير بدعوة الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى دفع أنصبتها المقررة كاملة وفي الوقت المناسب.

٧٦ - واستطرد قائلا إن مقترح الأمين العام الداعي إلى أن تأذن الجمعية العامة بالاقتراض بشكل محدود فيما بين بعثات حفظ السلام العاملة لتلبية احتياجاتها المؤقتة من تدفق النقدية يمكن أن يكون حافزا على التأخير في سداد الأنصبة المقررة، كما أن إنشاء صندوق لرأس المال المتداول لبعثات حفظ السلام بمبلغ ١٠٠ مليون دولار سيؤدي إلى فرض أنصبة على الدول الأعضاء التي سبق أن سددت مساهماتها.

٧٧ - وتابع كلامه قائلا إن مقترحات الأمين العام لم تأخذ في الحسبان تحفظات اللجنة الاستشارية على استخدام الموارد المستحقة للدول الأعضاء التي سددت أنصبتها كاملة وفي الوقت المناسب لتغطية التزامات الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك. وتحث اللجنة الاستشارية الأمين العام على مواصلة استكشاف الخيارات المتاحة لمعالجة مسألة التأخر في تسديد الأنصبة المقررة.

٧٨ - وقال أيضا إن اللجنة الاستشارية أوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعيد إلى الدول الأعضاء

مبلغ ٢٨ مليون دولار من أصل المجموع البالغ ٩٠ مليون دولار في حسابات عمليات حفظ السلام المنتهية التي بلغ عددها ٢٠ بعثة لغاية ١١ شباط/فبراير ٢٠١٥، وينتج عن ذلك رصيد قدره ٦٢ مليون دولار، وأن يقدم إلى الجمعية العامة أثناء نظرها في تقرير الأمين العام تفاصيل مستكملة عن أرصدة هذه العمليات.

٧٩ - السيدة لينغنفلدر (جنوب أفريقيا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقالت إن العجز النقدي في عدد من بعثات حفظ السلام المنتهية يعود إلى عدم تسديد بعض الدول الأعضاء أنصبتها المقررة وأدى إلى جعل الأمم المتحدة مدينة بمبالغ كبيرة للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة التي وفت بالتزاماتها المالية.

٨٠ - وقالت أيضا إن الدول الأعضاء تتحمل بموجب الميثاق التزاما قانونيا بدفع أنصبتها المقررة كاملة وبدون شروط وفي الموعد المحدد. وتتفق المجموعة مع الأمين العام على ضرورة إيجاد حل مناسب لمسألة الاحتياجات النقدية لعمليات حفظ السلام العاملة. غير أن من المهم أيضا إيجاد حل دائم لمشكلة المدفوعات المستحقة للبلدان المساهمة بقوات، بصرف النظر عن العجز النقدي في عمليات حفظ السلام المنتهية. وذكرت أن المجموعة ترحب بما قدمه الأمين العام من مقترحات بشأن هذه المسألة، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٩٣/٦٥، ولكنها تعتبر أن أي مقترح باستثناء الدفع الكامل للمبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات هو مقترح غير مجدٍ، لأن تلك المبالغ مستحقة الدفع منذ زمن طويل.

البند ١٥٠ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (A/69/596 و A/69/841)

البند ١٥٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (A/69/589 و A/69/851).

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (A/69/591 و A/69/729 و A/69/839/Add.10)

البند ١٦٣ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (A/69/579 و A/69/848)

البند ١٦٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية (A/69/594 و A/69/594/Corr.1 و A/69/847)

البند ١٦٥ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (A/69/595 و A/69/730 و A/69/839/Add.3)

٨١ - السيدة بارتسيوتاس (المُراقبة المالية): عرضت تقارير الأمين العام عن تمويل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (A/69/596)، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (A/69/589)، وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية (A/69/594 و A/69/594/Corr.1)، وقالت إن أصول بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد التي يصل مجموع قيمتها الجردية إلى ١٢٧,٣ مليون دولار، وأصول بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي التي يصل مجموع قيمتها الجردية إلى ٣٤,٣ مليون دولار، قد تم التصرف بها لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وأن أصول بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية التي يصل مجموع قيمتها الجردية إلى ١٥,٧ مليون دولار قد تم التصرف بها لغاية ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وفقا للمادة ٥-١٤ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. ويُطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علما بتلك التقارير.

٨٢ - وقالت أيضا إن فيما يتعلق بتقرير الأداء النهائي الذي أعده الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في السودان

(A/69/579)، طُلب من الجمعية العامة أن تقيد لحساب الدول الأعضاء الرصيد النقدي البالغ ٢١,٤ مليون دولار المتوفر في الحساب الخاص للبعثة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٨٣- وانتقلت إلى الكلام عن تقريري الأمين العام عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/69/591) وميزانية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/69/729)، وقالت إن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ تصل إلى ٤١,٤ مليون دولار، ويمثل ذلك انخفاضا بنسبة ٣,٦ في المائة مقارنة بميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض تكاليف الموظفين المدنيين، ويقابله جزئيا زيادة في موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٨٤- ثم عرضت تقريري الأمين العام عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/69/595) وميزانية البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/69/730)، وقالت إن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ قد بلغت ٥٣,٣ مليون دولار، ويمثل ذلك انخفاضا بنسبة ١,٢ في المائة مقارنة بميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى انخفاض في عدد الوظائف.

٨٥- السيد رويز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (A/69/841)، وقال إن اللجنة الاستشارية توصي بأن تسجل الأصول المنقولة إلى بعثات أخرى بحسب القيمة المستهلكة، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.

٨٦ - وفيما يتعلق بتقرير اللجنة الاستشارية بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (A/69/851)، قال إن الأمين العام ينبغي أن يزود الجمعية العامة بمعلومات عن التصرف الفعلي بجميع الأصول التي وُهِبت لحكومة تيمور - ليشتي.

٨٧ - وانتقل إلى الكلام عن تقرير اللجنة الاستشارية بشأن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية (A/69/847)، فسلّط الضوء على وجود تفاوت في المخزون بين عدد المركبات المدرعة التي أُرسلت إلى مكتب الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسورية. وحيث إن قيمة كل من تلك المركبات تبلغ ١٣٠ ٠٠٠ دولار، ينبغي للأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة معلومات مستكملة عن حالتها.

٨٨ - واستطرد قائلا إن اللجنة الاستشارية قد أكدت مجددا في تقريرها بشأن بعثة الأمم المتحدة في السودان (A/69/848) أن الفوائض النقدية المتاحة في الرصيد الدائن للدول الأعضاء ينبغي أن تُعاد إليها كاملة وفي الوقت المناسب. وأوصت اللجنة الاستشارية بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يستخدم مساعيه الحميدة للحوار مع الدول الأعضاء من أجل حل مسألة الأنصبة غير المدفوعة.

٨٩ - وقال أيضا إن اللجنة الاستشارية قد أوردت في تقريرها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/69/839)، توصية بتقسيم التكاليف ذات الصلة بالتطبيقات التي يعدّها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومبادرة إدارة سلسلة الإمدادات، التي لها أثر في الميزانيات المقترحة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

وأوضح أن اللجنة الاستشارية لم توافق على مقترح الأمين العام الداعي إلى تحميل البعثات كامل تلك التكاليف، وأوصت بأن تحذف الاحتياجات المتصلة بذلك من الميزانيات المقترحة للبعثات، بحيث ينتج عن ذلك خفض في النفقات تحت بند تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات الاستشارية، والسفر في مهام رسمية. وترد التعديلات ذات الصلة في تقرير اللجنة الاستشارية بشأن حساب الدعم (A/69/860).

٩٠- وقال أيضا إن التوصيات التي أصدرتها اللجنة الاستشارية في تقريرها بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (A/69/839/Add.10) ستؤدي إلى زيادة صافية قدرها ٨٠٠ ٦٢ دولار في الميزانية المقترحة. وفيما يتعلق بملاك الموظفين المدنيين، أوصت اللجنة الاستشارية بعدم قبول مقترح إلغاء وظيفة من الرتبة ف-٤ لموظف معني بالسلوك والانضباط، تمشيا مع توصيتها التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٩٠/٦٨.

٩١- واستطرد قائلا إن اللجنة الاستشارية قد أوصت في تقريرها عن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (A/69/839/Add.3) بتخفيض مبلغ ٥٠٠ ٨١٥ دولار في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وفيما يتعلق بقرار اقتناء مركبات فائضة من بعثات أخرى بدلا من شراء مركبات جديدة، ينبغي تشجيع البعثات الأخرى على اتخاذ تدابير مماثلة للاقتصاد في التكاليف. واختتم كلامه قائلا إن اللجنة الاستشارية تشعر بالقلق من المركز المالي الحرج للبعثة، الناجم عن تأخر استلام الأنصبة المقررة، وتطلب إلى الأمين العام أن يبحث الخيارات المتاحة لمعالجة المسألة.

٩٢- السيدة لاليك سماجيفيك (صربيا): قالت إن حكومتها تؤيد بقوة الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من أجل كفالة التعايش السلمي بين سكان إقليم كوسوفو وميتوهيا، وأمن المجتمعات المحلية، واحترام حقوق الإنسان الخاصة بهم. وأوضحت أن نهج الموقف المحايد الذي تتبعه البعثة هو الإطار الوحيد الذي يمكن من خلاله تحسين حياة الناس العاديين. وتؤدي البعثة دورا أساسيا لبسط الاستقرار في المقاطعة، والتوصل إلى حل مستدام لمسألة كوسوفو وميتوهيا.

٩٣- واستطردت قائلة إن الأمين العام قد شدد في تقريره عن ميزانية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/69/729) على أن هدف البعثة الاستراتيجي هو تعزيز وتوطيد السلام والأمن والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة، عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وينبغي للبعثة أن تقدم المساعدة التقنية والدعم لتنفيذ الاتفاقات السياسية والتقنية التي تم التوصل إليها بين بلغراد وبريشتينا في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، ولا سيما ”الاتفاق الأول بشأن المبادئ الناظمة لتطبيع العلاقات“ الموقع في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وينبغي لها أن تؤدي دوراً نشطا في إنشاء رابطة أو عصبة البلديات ذات الأغلبية الصربية، وعودة المشردين داخليا، وتحديد مصير المفقودين، وحماية مواقع التراث الثقافي والديني وصونها، ورصد الحالة في المناطق المحمية الخاصة، وتيسير مشاركة كوسوفو في الاجتماعات الدولية عند الضرورة وبناء على اتفاق بشأن ذلك.

٩٤- وتحقيقا لهذه الغاية، يجب تزويد البعثة بما يكفي من الموظفين والتمويل. وقالت إن حكومتها تشعر بالقلق منذ سنوات عديدة بسبب تقليص عدد الموظفين الدوليين في العنصر الفني وعنصر الدعم على حد سواء. فبخفض عدد الموظفين، لن تستطيع البعثة أن تضطلع بولايتها التي يعد تنفيذها أمرا أساسيا لجميع الأطراف المعنية، ولا سيما السكان غير الألبان في كوسوفو وميتوهيا، الذين تنتهك

حقوقهم وتُهدد حريتهم في التنقل والأمن. ورغم القيود المالية المفروضة على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ينبغي عدم تقليل عدد موظفي البعثة، وينبغي تعزيز أنشطتها. وقالت إن الميزانية المقترحة، رغم أنها لم تطلب خفض عدد الوظائف الدولية من الفئة الفنية فإنها، في الوقت نفسه، لم تخصص أي اعتماد لزيادتها.

٩٥- واسترسلت قائلة إن صربيا تشعر بالأسف لأن الأمين العام اقترح مرة أخرى إلغاء وظيفة الموظف المعني بالسلوك والانضباط برتبة ف-٤. فانخفاض عدد أفراد البعثة لم يقلل الحاجة إلى الأنشطة المتصلة بالوقاية أو عبء القضايا المتعلقة بادعاءات سوء السلوك، ولا يمكن كفالة وظائف السلوك والانضباط عن طريق نقطة اتصال يجري تعيينها داخل البعثة. ولا يمكن، من موقعٍ خارج البعثة، تجهيز القضايا أو منع سوء السلوك في الوقت المناسب. وأشارت إلى أن اللجنة الاستشارية قد أوصت في تقريرها عن البعثة (A/69/839/Add.10) بعدم الموافقة على مقترح إلغاء الوظيفة.

٩٦- وقالت أيضا إنها ترحب بتقديم ٠٠٠ ٤١٤ دولار من أجل تنفيذ ٢٠ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر المصممة لتعزيز التعاون بين البلديات وبين الطوائف العرقية، وتحقيق المصالحة المجتمعية، والمسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحلية، رغم أن الموارد المالية المقترحة لتنفيذها غير كافية.

٩٧- واختتمت كلامها قائلة إن تخفيض حجم البعثة عن طريق إلغاء الوظائف يجب أن يتوقف. فأي تخفيض لقوام الموظفين، حتى لو كان طفيفاً، سيؤثر تأثيرا سلبياً في تنفيذ الولاية. وينبغي المسارعة إلى ملء جميع الوظائف، ولا سيما الوظائف التي ظلت شاغرة منذ فترة طويلة.

ورُفعت الجلسة الساعة ١٢:١٠.